مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية
ISSN :2600-6286 / E-ISSN :2661-7706
المجلد السابع / العدد الأول (جوان 2023)
ص ص.(398-422).

العلاقة بين الهجرة الدولية وأهداف التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية

The relation between international migration and sustainable development means in their economic and social dimensions in developing countries

ط.د بوخرصة فتيحة نسرين[1]، مخبر السياسات التنموية والانتقال الطاقوي في الجزائر، جامعة عبد الحميد ابن باديس- مستغانم-(الجزائر)
fatiha.boukhorssa.etu@univ-mosta.dz
أ.د بلغيث عبدالله[2]، مخبر القانون الدستوري والحكم الراشد، جامعة عبد الحميد ابن باديس- مستغانم-(الجزائر)
abdellah.belghit@univ-mosta.dz

تاريخ الاستلام: 2022/09/13 تاريخ القبول: 2022/11/24 تاريخ النشر: 2023/06/01

الملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز علاقة التأثير الإيجابي للهجرة الدولية على أهداف التنمية المستدامة من جهة، وتسليط الضوء على التحديات العالمية الراهنة لتحقيق مقاصد التنمية المستدامة وطنيا، إقليميا ودوليا كالهجرة غير النظامية وهجرة الأدمغة، إضافة إلى الهجرة الصحية والبيئية والهجرة القسرية المرتبطة بالحروب والنزاعات مؤخرا.

وخلصت هذه الدراسة إلى أنه يمكن الاستفادة من الهجرة الدولية عن طريق إدارتها وحوكمتها، فضلا عن حوكمة الحدود لتجنب عرقلة عملية التنمية المستدامة وتعريض المهاجرين أنفسهم إلى مخاطر إشراكهم في الجريمة المنظمة كتهريبهم أو الاتجار بهم.

الكلمات المفتاحية:

الهجرة الدولية؛ حوكمة الهجرة؛ التنمية المستدامة؛ بلدان المنشأ؛ بلدان المقصد.

Abstract

This study aims to highlight the positive impact of international migration on the sustainable development means on the one hand, and shed light on the current global challenges to achieve these means nationally, regionally and internationally, such as irregular migration and brain drain, in addition to health and environmental migration and forced migration associated with wars and conflicts recently.

The study concluded that it is possible to benefit from international migration through its management and governance as well as border governance to avoid hampering the process of sustainable development and exposing migrants themselves to the risks of being involved in organized crime by smuggling or trafficking them.

Key words:

International migration; governance of migration; sustainable development; countries of origin; destination countries.

مقدمة:

الهجرة حول العالم طوعية أو قسرية، نظامية كانت أو غير نظامية، داخلية أو دولية، ومهما كان تعريفها مختلف بين الأمم، إنما هي حركات تنقل التاريخ الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والبيئي والسياسي للمجتمعات.

أمّا الهجرة في البلدان العربية والإفريقية فهي تصوِّر الرابط الحيوي بين الهجرة والتنمية في هذه المنطقة، لاسيما من خلال تزايد طرق الهجرة غير الآمنة بها، وهو الأمر الذي يخلق تحديات في مسار الهجرة الدولية وعرقلة أهداف خطة التنمية المستدامة التي تركز اهتمامها على هجرة منظمة، آمنة ونظامية، وهو ما تهدف الدراسة لتسليط الضوء عليه.

تبرز أهمية هذه الدراسة علميا من خلال إبراز المقاربة التي تتطرق إلى علاقة التأثير بين الهجرة الدولية بأنماطها المختلفة، وبين تحقيق الأهداف الإنمائية الوطنية والإقليمية والدولية وأمام هدف العولمة والمدن المستدامة، وذلك حين يتعلق الأمر بهجرة الأدمغة أو هجرة الكفاءات و بالهجرة غير النظامية لما لها من علاقات مباشرة مع الجريمة المنظمة، كتهريب البشر واستغلالهم والاتجار بهم، إضافة إلى الهجرات الحديثة مؤخرا المرتبطة بالجوائح العالمية أو الكوارث البيئية والحروب والنزاعات الدولية، خاصة قضية الهجرة واللجوء القسريين في المنطقة العربية، أما عمليا فتخلص هذه الدراسة إلى جملة من التوصيات التي من شأنها أن تقلل من التأثير السلبي للهجرة الدولية على أهداف التنمية المستدامة.

من هذا المنطلق ستتناول هذه الورقة العلاقة بين الهجرة الدولية والتنمية المستدامة بوجهيها، وذلك من خلال الإجابة على الإشكالية الموالية:

-إلى أي مدى يمكن للهجرة الدولية بمختلف أشكالها التأثير على نتائج وأهداف مخطط التنمية المستدامة؟

ومن خلال هذه الإشكالية ستحاول الدراسة الإجابة على التساؤلات الفرعية التالية:

1- ما هو الرابط الكائن بين الهجرة الدولية والتنمية المستدامة؟
2- كيف ومتى تكون الهجرة الدولية أداة فاعلة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة؟
3- ماهي إمكانية تحقيق أهداف التنمية المستدامة المرتبطة بالهجرة الدولية من وإلى الدول العربية كونها بلدان منشأ ومقصد وعبور.
4- متى تعرقل الهجرة الدولية عملية النمو الشامل والتنمية المستدامة؟

أما الفرضية التي تختبرها هذه الدراسة فهي كالتالي:

-كلما زادت حوكمة الهجرة الدولية وحسن إدارتها وطنيا، إقليميا ودوليا، كلما أدى ذلك إلى تحقيق مقصد من مقاصد التنمية المستدامة.

تتناول هذه الدراسة في شقها النظري، المقاربات النظرية التي تفسر الهجرة الدولية وتربطها مباشرة بأهداف التنمية المستدامة، ومن بين هذه النظريات نجد: النظريات الاقتصادية للهجرة، النظرية النيوكلاسيكية التي تفترض بأنّ الأفراد يبحثون عن الدولة التي توفر لهم المزيد من الرفاهية (ميللر، 2013، صفحة 78)، ونموذج الدفع والجذب، ونظريات الهجرة عبر الحدود وطنية (ميللر، 2013، صفحة 94)، ول اتندرج ضمن هذه النظرية هجرة العمالة الموسمية أو الهجرة الموسمية أو حتى المهاجرين الذين يبقون في اتصال مع مجتمعاتهم الأصلية عن طريق التحويلات المالية مثلا، بل تفسر الهجرات الدائمة (ميللر، 2013، صفحة 97)، كاللاجئين الدوليين والمهاجرين القسريين في هذه الدراسة.

ومن جهة ثانية، تطرقت الدراسة إلى نظريات التنمية المستدامة التي تلتقي مع ظاهرة الهجرة، مثل النظريات الداعية للعدالة في توزيع الثروة والتنمية كنظرية التنمية الدائرية المتراكمة لميردال حيث تفسر هذه النظرية تأثير الحركة الحرة للقوى الاقتصادية والاجتماعية على زيادة الفوارق الإقليمية بأنواعها بين المركز والمحيط، ويمكن لهذه النظرية

أن تفسر هجرة الكفاءات والهجرة غير الشرعية على سبيل الذكر لا الحصر، ونظرية الاستقطاب العكسي بين الهوامش والمراكز(ريكاردسون)، التي تستطيع تفسير التحويلات المالية للمهاجرين والتأثير الإيجابي للهجرة العائدة على دول المنشأ، ونظرية مراكز النمو لهيرشمان، حيث يقول أن انتقال التأثيرات من المراكز إلى الهوامش يخلق مراكز نمو جديدة في المناطق الواقعة بينهما. (صورية، 2021)، وهو ما يعني الحديث عن مراكز عبور المهاجرين والنازحين داخليا بسبب الأوبئة، الكوارث البيئية أو الأزمات الأمنية وهو ما عرفته هذه الدراسة بالهجرة القسرية وظاهرة اللجوء الدولي.

أما في الشق المنهجي للدراسة، تضمنت هذه الورقة المنهجي المنهجين الوصفي والتحليلي وذلك لوصف علاقة التأثير والتأثر الكائنة بين ظاهرة الهجرة الدولية وبين مقاصد التنمية المستدامة في شقيها الاقتصادي والاجتماعي ومحاولة تفسير العلاقة بين هذين المتغيرين، والمنهج الإحصائي الذي يساهم في إعطاء أرقام وبيانات إحصائية تتعلق بالهجرة الدولية وأيضا بعملية التنمية المستدامة، وذلك من خلال المحاور التالية

المحور الأول: الهجرة الدولية والتنمية المستدامة: المفهوم والعلاقة

يتطرق هذا المحور إلى تعريف مفهومي الهجرة الدولية والتنمية المستدامة وأهم علاقات الترابط بينهما.

أولاً: مفهوم التنمية المستدامة

التنمية بأنواعها تشير إلى تلك العملية الديناميكية الهادفة إلى تبديل الهياكل الاجتماعية وإعادة تحديد الأدوار وإعادة توجيه الإمكانات المتعددة، عبر تكافل القوى البشرية من خلال ترجمة الخطط التنموية إلى واقع عملي (الحسن، 2011، صفحة 5).

أما التنمية المستدامة، فقد ورد لها أكثر من 80 تعريفا مختلفا ومتناقضا، من أهمها (الحسن، 2011، صفحة 5):

1- تعريفها في تقرير بروندتلاند على أنها التنمية التي تلبي حاجات الجيل الحاضر دون الإضرار أو التضحية بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها.

2- تعريفها في مؤتمر منظمة الزراعة والتغذية العالمية (FAO)، بشكل أوسع على أنها إدارة قاعدة الموارد وصونها وتوجيه عملية التغيير البيولوجي والمؤسسي على نحو يضمن إشباع الحاجات الإنسانية للأجيال الحاضرة والمقبلة بصفة مستمرة في كل القطاعات الاقتصادية ولا تؤدي إلى تدهور البيئة وتتسم بالفنية والقبول.

وفيما يتعلق بأركان تحقيق مقاصد التنمية المستدامة يهدف جدول الأعمال الجديد للتنمية المستدامة للقضاء على الفقر وتعزيز رخاء ورفاه البشر وفي الوقت ذاته إلى الحفاظ على البيئة مع حلول سنة 2030 (الأمم المتحدة، صفحة 2).

وحسب أحد المفكرين، يمكن تعريف التنمية المستدامة وفقا للمعادلة التالية:

التنمية المستدامةّ= البيئة السليمة+ التنمية الاقتصادية+ التنمية الاجتماعية

حيث يضيف أنه إضافة إلى البعد البيئي والاجتماعي والاقتصادي تشترط التنمية المستدامة البعد الأخلاقي الذي يضمن توفر الرشادة والعدالة والاستمرارية. (كافي، 2017)

وعلى العموم، يمكن تعريف التنمية المستدامة على أنّها توظيف كل القدرات البشرية لإعادة توزيع الموارد المادية المتاحة بصورة عادلة ومتواصلة لتحقيق نمو شامل على نحو لا يضر بالبيئة ولا بموارد الأجيال القادمة.

ثانيا: المهاجر الدولي والهجرة الدولية

رغم عدم وجود تعريف محدّد للمهاجر الدولي، إلا أنّ الجمعية العامة للأمم المتحدة عرفته لأغراض إحصائية على أنّه الشخص الذي يغير بلد إقامته المعتادة، ويتضمن ذلك المهاجر لمدى طويل إذا فاقت مدة إقامته السنة الواحدة، والمهاجر لمدى قصير إذا قلّت مدّة

إقامته عن سنة وزادت عن ثلاثة أشهر، ويستثنى من هذه التحركات العطلات والإقامة لغرض تجاري أو صحي أو زيارة العائلة و الأصدقاء، أو الزيارات الدينية، فهذه الأغراض لا تدخل ضمن هذا التعريف (الأمين العام للجمعية العامة للأمم المتحدة، 2016، صفحة 6).

انطلاقا من هذا، يمكن تعريف الهجرة الدولية على أنها الإقامة القصيرة أو طويلة المدى لأغراض غير تلك المتعلقة بالتجارة والزيارة والترفيه والعلاج في بلد آخر غير بلد الجنسية الأصلية للمواطن، أي أنها تغيير لمحل إقامة المواطن خارج إقليم دولته الأصلية.

ثالثا: العلاقة بين الهجرة الدولية والتنمية المستدامة

لكي نفهم العلاقة بين الهجرة الدولية وعملية التنمية المستدامة ينبغي أولا فهم الروابط الموجودة بين الهجرة والتنمية:

أ- روابط الهجرة والتنمية:

تشير البحوث الاقتصادية إلى أن الهجرة الدولية والتنمية معادلة متكافئة يمكن لكل طرف أن يؤدي إلى الآخر، فارتبطت التنمية الاقتصادية تاريخيا بمعدلات عالية للهجرة، فمع تطور الدول تأخذ معدلات الهجرة في الارتفاع حيث تمثل معدلاتها في الدول المتوسطة الدخل ثلاثة أضعاف تلك التي في الدول منخفضة الدخل،

وتشير الدراسات إلى أن الهجرة أخرجت الكثير من العمال المهاجرين(حتى أولئك الذين يمتلكون مهارة وتعليما محدودين)، وكذا أسرهم، من مستويات متدنية جدا من الفقر، بينما تعتبر هجرة العمالة ذات المهارات والكفاءات العالية مكسبا لدول المقصد ومصدر قلق وخسارة رأسمال بشري للدول الأصلية للمهاجرين، أما بالنسبة لتأثير الهجرة الدولية على التنمية في الدول المستقبلة، تشير الدراسات إلى أن معدلات الهجرة الدولية مهما ارتفعت يبقى أثرها محدود على فرص العمل المتاحة للسكان المحليين، وعلى أجورهم، إلا في حالة

تساوي المهارات المتدنية بين المهاجرين والسكان المحليين في الدول ذات أسواق العمل الجامدة. (الأمين العام للأمم المتحدة للمجلس الاقتصادي و الاجتماعي، 2018، الصفحات 16-17)

التنمية إذا على ما يبدو عملية متفاوتة، والهجرة الدولية مهما كانت محركا قويا للتنمية الاقتصادية، فذلك لا يعني بالضرورة أنها أفادت جميع الأشخاص، فهي تتطلب مراعاة الأمن القومي (الأمين العام للأمم المتحدة للمجلس الاقتصادي و الاجتماعي، 2018، الصفحات 16-17).

لا يختلف اثنان على أن العلاقة وطيدة ومعقدة بين الهجرة والتنمية، فبالنسبة لبلدان المقصد فالمكسب الكبير هو كسب الكفاءات دون تكبد تكاليف التكوين والتدريب، أما التحدي لهذه البلدان فهو كراهية الأجانب واحتمال التعدي عليهم، مما يعرقل من عملية اندماجهم ويؤثر على علاقات التكامل والتعاون بين الدول (الاتحاد الإفريقي، الصفحات 8-9).

ب- علاقة الهجرة بأهداف التنمية المستدامة:

ترتبط ظاهرة الهجرة مباشرة بالتنمية المستدامة من خلال أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030:

-الهدف 3-7 المتعلق بضمان حصول الجميع على خدمات رعاية الصحة الجنسية والإنجابية...

-الهدف 4-ب الذي ينص على الزيادة بنسبة كبيرة في عدد المنح المدرسية المتاحة للبلدان النامية على الصعيد العالمي...

-الهدف 5-2 المتعلق بالقضاء على جميع أشكال العنف ضد جميع النساء والفتيات في المجالين العام والخاص، بما في ذلك الاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي وغير ذلك من أنواع الاستغلال.

-الهدف 10-7: تيسير الهجرة وتنقل الأشخاص على نحو منظم وآمن ومنتظم ومتسم بالمسؤولية، بما ذلك من خلال تنفيذ سياسات الهجرة المخطط لها والتي تتسم بحسن

الإدارة: - 10-7-1: تكاليف التوظيف التي يتحملها الموظف كنسبة من الإيرادات السنوية في بلد المقصد.- 10-7-2: عدد البلدان التي نفذت سياسات هجرة متسمة بحسن الإدارة

-الهدف 10-ج: خفض تكاليف معاملات وتحويلات المهاجرين إلى أقل من 3%، وإلغاء قنوات التحويلات التي تزيد تكاليفها عن 5%، بحلول سنة 2030. (الدولية، 2017)

من خلال أهداف التنمية المستدامة المذكورة يتضح أن الهجرة الدولية المتسمة بالإدارة الحسنة، وأيضا حماية حياة وكرامة الأشخاص المهاجرين والفئات الهشة منهم من أولويات عملية التنمية المستدامة حول العالم، ويزداد الأمر أهمية عند الانتقال إلى الدول النامية أو غير المستقرة أمنيا.

المحور الثاني: التأثير الإيجابي للهجرة الدولية على مقاصد التنمية المستدامة

بإمكان المهاجرين الدوليين أن يشكلوا رأسمال بشري محرك لعملية التنمية و ذلك من خلال التحويلات المالية للمهاجرين لعائلاتهم أو من خلال الأثر الإيجابي للهجرة العائدة على البلدان الأصلية.

أولا: التحويلات المالية للمهاجرين الدوليين:

تتجاوز التحويلات المالية غير الرسمية إلى الدول النامية المساعدات المالية الرسمية ولها تأثير مباشر على الاقتصاد الكلّي من خلال زيادة القدرة الشرائية الإجمالية للاقتصاديات المستقبلة، وتمثل العاملات المهاجرات نصف التحويلات المقدرة على الصعيد العالمي والبالغة 601 مليار دولار.

وأصبحت التحويلات المالية الدولية مصدرا مستقرا للعملات الأجنبية للبلدان، ويعتبر الاعتماد عليها علاجا للتقلبات الاقتصادية، أكثر من الأشكال الأخرى لتدفق العملات

الأجنبية مثل الاستثمار الأجنبي المباشر والمساعدات المالية الرسمية، مما يؤدي إلى استمرار الاستهلاك والاستثمار خلال فترة الركود (الاتحاد الإفريقي، صفحة 15).

وقد اعترفت خطة التنمية المستدامة لعام 2030 بمساهمة التحويلات المالية في التنمية والإنماء، في الهدف 10 المتمثل في خفض عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها، كما تلعب التحويلات دورا في تحقيق الهدف 1 من أجندة 2030، القاضي بالقضاء على الفقر بأشكاله في كل مكان، عن طريق توفير سبل الخروج من الفقر مع الاستثمارات في الصحة والتعليم وغيرها (الاتحاد الإفريقي، الصفحات 15-16)، لكن لا يمكن تفسير التحويلات المالية للمهاجرين إلا برؤية أثرها على المدى البعيد حسب ما يرى أصحاب نظرية الاقتصاد الجديد للهجرة (ميللر، 2013، صفحة 82).

وكمثال عن الأثر الإيجابي الكبير للتحويلات المالية على المستوى الإنمائي للدول، التحويلات المالية إلى دولة باكستان التي استطاعت إخراج الدولة من المديونية الخارجية (Djalti, 2013-2014, p. 43).

ثانيا: تأثير الهجرة العائدة على التنمية المستدامة:

تعترف خطة 2030 للتنمية المستدامة بالمساهمة الإيجابية للمهاجرين العائدين في النمو الشامل والتنمية المستدامة، وكثيرا ما يحتفظ المهاجرون بعلاقاتهم مع مجتمعاتهم الأصلية، في شكل تحويلات مالية(كما سبق ذكره)، أو من خلال المعرفة والتكنولوجيا والمشاريع التجارية القصيرة والطويلة المدى، إلاّ أنّ هناك قيودا رئيسية على إدراج المغتربين في عملية التنمية كنقص عنصر الثقة وصعوبة الحصول على بيانات موثوقة عن الأفراد والمنظمات في المهجر، إضافة إلى نقص في السياسات والاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بإعادة إدماج المهاجرين العائدين، لذلك يبقى الجيل الثاني والثالث من المهاجرين الإفريقيين موردا غير مستغل من قبل مجتمعات المنشأ (الاتحاد الإفريقي، صفحة 17).

بالنسبة للمهاجرين الذين تصبح لهم رغبة في العودة، فهي تتكون بشكل أكبر لدى المهاجرين الذين يُبقُون على علاقاتهم الاجتماعية وبصفة متواترة مع ذويهم، مقارنة بالمهاجرين الذين لا يتواصلون كثيرا مع مجتمعهم الأصلي (Djalti, 2013-2014, p. 128).

وعلى الرغم من مساهمة الهجرة العائدة في عملية التنمية حسب ما تفسره نظرية الاستقطاب العكسي لريكاردسون (صورية، 2021، صفحة 14) ح ، إلا أن الكثير من الباحثين في علم الاقتصاد والديمغرافيا لم يقدموا أسبابا تفسيرية للظاهرة واكتفوا باعتبارها "خسارة" في مسار الهجرة، بينما تفطن باحثون آخرون إلى اعتبار الهجرة العائدة "مرحلة" من ديناميكية الهجرة، والتي تدخل في سياق الهجرة الدائرية، حيث تفسر نظريا بنظرية "الربح الثلاثي": المهاجر، بلد الاستقبال، البلد الأصلي (Djalti, 2013-2014, p. 128).

ثالثا: و اقع الهجرة "مِن وإلى" الدول العربية وتأثيراتها الاجتماعية والاقتصادية:

بالنسبة للمنطقة العربية، المواطنة الأجنبية هي المعيار الغالب لتحديد المهاجرين الدوليين، ووفقا لبيانات عدة، فإن المنطقة العربية قسمت اتجاهات الهجرة فيها إلى أربع مناطق: بلدان مجلس التعاون الخليجي، بلدان المغرب، بلدان المشرق والبلدان العربية الأقل نموا.

عن الهجرة والنزوح إلى الدول العربية ارتفع عدد المهاجرين الدوليين و اللاجئين والنازحين إلى داخل المنطقة العربية من أقل من 15 مليون في 1990 إلى 35 مليون في 2015، مع ارتفاع نسبة هجرة العمالة فيها (منظمة الإسكوا للأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة، 2018، صفحة 15)، أما بالنسبة للهجرة والنزوح من البلدان العربية، فقد ازداد تدفق الهجرات بشكل ملحوظ خلال ربع القرن الأخير، وفاق عددهم ال26 مليون شخص في 2015، مقارنة ب 15 مليون في 1990 (منظمة الإسكوا للأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة، 2018، صفحة 23).

ويشارك المهاجرون "من وإلى" الدول العربية في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة من خلال: مهاراتهم وكفاءاتهم العالية، توفير اليد العاملة لدول المقصد، تحويلاتهم المالية في دول المنشأ والتي يمكن أن تخلق بدورها فرص عمل وعلاقات التعاون بين دول المنشأ ودول المقصد أو تقويتها (جامعة الدول العربية، منظمة الإسكوا و المنظمة الدولية للهجرة، 2013، صفحة 3)، حيث وفقا لنظرية مراكز النمو لهيرشمان، تنتقل هذه اليد العاملة المنتقاة من الهوامش(الدول الأقل نموا) إلى المراكز، كرد فعل لهؤلاء المهاجرين عن الآثار الاقتصادية والتقنية الموجبة من المركز إلى المحيط. (صورية، 2021، صفحة 14)

تمثل البلدان العربية إذن بلدان منشأ ومقصد وعبور في آن واحد، وتلعب الهجرة الدولية فيها، مثلها مثل النزوح الداخلي أو العبور، دورا فاعلا ومؤثرا على التنمية المستدامة.

المحور الثالث: الهجرة الدولية كتحد أمام استدامة التنمية

في حين أنّ المهاجرين الدوليين بدورهم يمكن أن يشكلوا عوامل دافعة لخطة التنمية المستدامة، يمكن أن يمثلوا في الوقت نفسه عقبة في سبيل تحقيق مقاصد التنمية، لاسيما حين يتعلق الأمر بهجرة الكفاءات نحو الخارج، أو بالهجرة غير النظامية وما يترتب عنها من مخاطر التهريب والاتجار بالبشر والجريمة المنظمة، وفيما يلي أشكال الهجرة الدولية التي من شأنها أن تعرقل سبيل النمو الشامل والتنمية المستدامة:

أوّلا: هجرة الأدمغة(الكفاءات):

هجرة الأدمغة هي مغادرة عدد كبير من المواطنين ذوو الكفاءات والمهارات العالية بلدهم الأصلي لإيجاد ظروف معيشية وفرص عمل أحسن، وتنعكس هذه الهجرة سلبا على معدلات التنمية في بلدان المنشأ، (مثل ما أشار إليه هيرشمان في نظرية مراكز النمو (صورية، 2021، صفحة 14))، على حساب إعاقة نمو وتنمية الصناعات وقطاعات الخدمات التي تحتاج إلى إدارة بمهارات عالية، وفي قارة إفريقيا وحدها يهاجر حوالي 70.000 من المهنيين المهرة كل

عام، وهو ما يثقل كاهل التنمية المستدامة في المنطقة نظرا لاستنزاف واضح للموارد البشرية، وتفسر هجرة الكفاءات من منظور نظرية الدفع والجذب من حيث الاختلافات الكبيرة بين مستويات الأجور (ميللر، 2013).

وليس بالإمكان مواجهة الآثار السلبية المتعلقة بهجرة الأدمغة إلاّ من خلال تحفيزهم على تنمية بلدانهم الأصلية، من خلال عمليات نقل الأموال، عمليات عودة المهاجرين القصيرة أو الطويلة الأجل، إضافة إلى السعي لنقل المهارات والتكنولوجيا، وتسهيل تنقلاتهم الإقليمية والقارية للاستفادة القصوى من مهاراتهم (الاتحاد الإفريقي، صفحة 15).

ثانيا: مخاطر الهجرة غير النظامية:

1- تهريب المهاجرين:

صعوبة الهجرة النظامية والحاجة إلى الحماية الدولية يعتبران دافعين مُهمَّين في زيادة الهجرة غير النظامية، ويرتبط تهريب المهاجرين بالجريمة المنظمة بما فيها الاتجار بالبشر، الأمر الذي يهدد الأمن بمستوييه الوطني والدولي، حيث يدفع المهاجرون مبالغ كبيرة لقاء تهريبهم للتصدي لمخاطر تهدد حياتهم في بلدانهم أو بحثا عن حياة أفضل، وأخطر ما في الأمر هو الرابط بين الجريمة المنظمة العبر وطنية كالتهريب والاتجار مع الجريمة المنظمة الوطنية كالفساد والإرهاب نظرا لتقاطع طرق تهريب المهاجرين والبضائع بمرور الجماعات الإرهابية أو المتطرفة، ففي إطار هذه العلاقة تقوم شبكات تهريب المهاجرين بتحديث أساليب عملها والتعاون مع جماعات إرهابية أو متطرفة لزيادة أرباحها.

و بالحديث عن حوكمة الهجرة وتفعيلها لخدمة أهداف التنمية المستدامة، برصد ومنع مراكز التهريب الحالية، فإنها تخلق في نفس الوقت مسارات تهريب جديدة أكثر خطرا وتهديدا لحياة المهاجرين.

يبقى مسار فتح قنوات الهجرة النظامية، سواء للمهاجرين الفارّين من أزمات أمنية، أو لمهاجري العمالة، ومعالجة الأسباب الجذرية للظاهرة لاسيما توفير حلول مجتمعية أهمها تحقيق فرص كسب العيش (الاتحاد الإفريقي، الصفحات 21-22)، حلولا استراتيجية لدرأ مخاطر الهجرة النظامية وتأثيرها السلبي على عملية النمو والتنمية.

2- الاتجار بالبشر:

أ- الاتجار بالبشر في المنطقة العربية:

تعتبر مسألة تهريب البشر ظاهرة للعيان في المنطقة العربية، خاصة مسألة استغلال العمال في منطقة الخليج، سواء تعلق الأمر بالعمالة المحلية أو الوافدة من شرق و جنوب شرق آسيا، ورغم توقيع أغلب دول المنطقة على اتفاق باليرمو في 2013 لمكافحة الاتجار بالبشر، إلا أن الإحصائيات تنفي تراجع حجم الاتجار بالبشر في المنطقة، حيث يمثل الاستغلال الجنسي والاتجار بالنساء مشكلة حقيقية في العراق منذ الغزو الأمريكي عليها، حيث يتم تهريبهن إلى الأردن وسوريا والسعودية، وإلى الإمارات العربية المتحدة... (حنفي، 2014)

الإمارات العربية المتحدة أيضا تعرف الاتجار بفئة النساء لغايات العمل والاستغلال الجنسي التجاري حسب ما جاء في تقرير الاتجار الجنسي بالأشخاص الصادر عن وزارة الخارجية الأمريكية في سنة 2008...

وتتكرر الظاهرة لدى اللاجئات السوريات في الأردن و لبنان... (حنفي، 2014)

ب- جهود خطة التنمية المستدامة في مجال مكافحة الاتجار بالبشر:

الشبكات الإجرامية والاتجار بالبشر في ارتفاع مادامت السياسات التقييدية للهجرة في ارتفاع، في الوقت الذي تعتبر الدول حماية المهاجرين وخاصة النساء والأطفال من الاتجار بالبشر أمر حيوي لتحقيق الهجرة النظامية والأمن، العنصر الأساسي المميز للإتجار بالبشر

هو غياب إرادة المتاجَر بهم فيصبحون في مصاف العبيد، لاسيما حين يتعلق الأمر بالأطفال. (الاتحاد الإفريقي، الصفحات 23-24)

في هذا الصدد ترمي أهداف خطة التنمية المستدامة إلى تعزيز الجهود لمكافحة الاتجار بالبشر، في أهدافها التالية:

-الهدف 17 والهدف5: تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات.

-الهدف 8: تعزيز النمو الاقتصادي الدائم والشامل والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع.

-الهدف16: تعزيز مجتمعات سلمية وشاملة على جميع المستويات ووضع حد لإساءة المعاملة والاستغلال والاتجار وجميع أشكال العنف والتعذيب ضد الأطفال. (الاتحاد الإفريقي، الصفحات 23-24)

3- العودة وإعادة القبول وإعادة الإدماج

سيادة الدول تعني حقها في اتخاذ القرار المتعلق بمن يبقى أو يغادر أراضيها، و بأي شروط يتم ذلك، إذ يمكن للدولة أن تساعد العودة الطوعية أو الاستقلالية على أساس إرادة العائد، أما إعادة القبول فهي الإعادة القسرية، عند العثور على شخص مقيم في دولة ما بشكل غير قانوني، أما الإعادة فهي حق اللاجئ أو أسير الحرب في العودة إلى وطنه.

المهاجرون غير النظاميون(خاصة من لا يملكون وثائق هوية أو وثائق الإقامة) الذين يرغبون في العودة يشكلون نقطة خلاف بين الدول، خاصة إن صعب تحديد بلدهم الأصلي، فالعملية تتطلب تعاون بين بلد المنشأ وبلد المقصد، لتنفيذ سياسات آمنة وفعالة وإنسانية للعودة وإعادة القبول.

فإعادة الإدماج تعني إعادة انخراط المهاجر في مجتمعه المحلي أو في بلد المقصد وتشمل إعادة الإدماج المساعدة الاجتماعية والاقتصادية وتعاون المجتمع المحلي مع المهاجر وهي استراتيجية هامة للتصدي للهجرة غير النظامية (الاتحاد الإفريقي، صفحة 26).

المحور الرابع: الأنماط الحديثة للهجرة الدولية وتأثيرها على التنمية المستدامة

أولا: الهجرة البيئية والتنمية المستدامة:

البيئات المهدِّدة لسلامة ورفاهية حياة الناس تدفعهم إلى التنقل، أو تمنعهم من ذلك، فتؤدي التهديدات البيئية المختلفة كالتغير في المناخ العالمي وتدهور البيئة، والإفراط في استغلال الموارد الطبيعية، إلى عرقلة عملية التنمية المستدامة وعرقلة المقصد المتعلق بالهجرة كجزء من خطة التنمية المستدامة.

تغير المناخ في البلدان النامية والأقل نموا كثيرا ما يرفق بافتقار هذه الدول إلى الموارد اللازمة للتكيف مع آثار التشرد البشري المقترن بتغير المناخ والموارد اللاّزمة للتصدي لهذه التهديدات، فيؤثر التغير المناخي أكثر في الفئات المحرومة اقتصاديا واجتماعيا، فيمكن أن يمس مباشرة بحقوق النساء والأطفال والشباب والمسنين والأقليات العرقية أو الدينية، كما يمكن للتغير المناخي أن يتحول إلى صراع على الموارد، ومن ثمة تفاقم حالات التشريد والهجرة، وليست الأزمات البيئة المسببة للهجرة تلك الكوارث المباشرة كالبراكين والفيضانات والأعاصير، لكن هناك أزمات بيئية صامتة تتعلق بالتدهور التدريجي والزاحف للبيئة، والذي يؤدي إلى الهجرة الدولية على المدى البعيد (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، 2011، صفحة 2).

الروابط بين الهجرة والبيئة معقدة، حيث يمكن للزيادة في معدلات الهجرة والنزوح أن يؤثر على البيئة، وفي هذا السياق يدعو المقصد 15 من مقاصد التنمية المستدامة إلى الحفاظ على اتخاذ إجراءات للحفاظ على النظم الإيكولوجية، الأرضية وإحيائها مع الحرص

على استخدامها بطريقة مستدامة، فالهجرة حل استراتيجي للتكيف، يفضله أغلب السكان بعد تفطُّنهم لِتدهور البيئة أو لافتقارها إلى المنظورات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (بونوح، 2016، الصفحات 2-3)، أي أنّ التدهور البيئي في مناطق معينة يصبح معيقا أمام تحقيق مقاصد التنمية المستدامة وفي نفس الوقت محفزا بالنسبة للمناطق التي تتمتع بظروف بيئية حسنة وجاذبة لليد العاملة من العمال المهاجرين كالمناطق الزراعية التي تجذب الهجرة الدولية الموسمية للعمالة.

ثانيا: صحة المهاجرين والتنمية المستدامة

أ- أهداف التنمية المستدامة الرامية لحماية صحة المهاجرين:

أقرت منظمة الصحة العالمية في ماي 2019 مسودة خطة العمل العالمية 2019-2023 بضرورة تعزيز صحة اللاجئين والمهاجرين من خلال إعداد أنشطة ترصد صحة اللاجئين والمهاجرين وأعداد تقارير وبيانات دورية عن حالاتهم الصحية، وتوزيع مخاطر الأمراض والحد منها في إطار تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وذلك بالتعاون مع منظمة العمل الدولية ومنظمة الهجرة الدولية، والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (المدير العام لمنظمة الصحة العالمية، 2019، الصفحات 12-13).

وتتضمن ذات الخطة، أغراض تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال تعزيز صحة فئة المهاجرين واللاجئين، عبر ضمان معالجة المحددات الاجتماعية لصحة هؤلاء باتخاذ التدابير المتسقة والإجراءات المشتركة متعددة القطاعات في إطار جميع أنشطة استجابة السياسات في مجال الصحة العمومية على أساس جميع أهداف التنمية المستدامة المعنية (المدير العام لمنظمة الصحة العالمية، 2019).

ب- تأثير جائحة الكوفيد -19- على واقع المهاجرين الدوليين:

تسببت جائحة الكوفيد-19 هي الأخرى مؤخرا في تغييرات في مسارات الهجرة الدولية وفي تقييد لحركة المهاجرين الدوليين، ففي البحر الأبيض المتوسط زاد خطر الموت بسبب تراجع

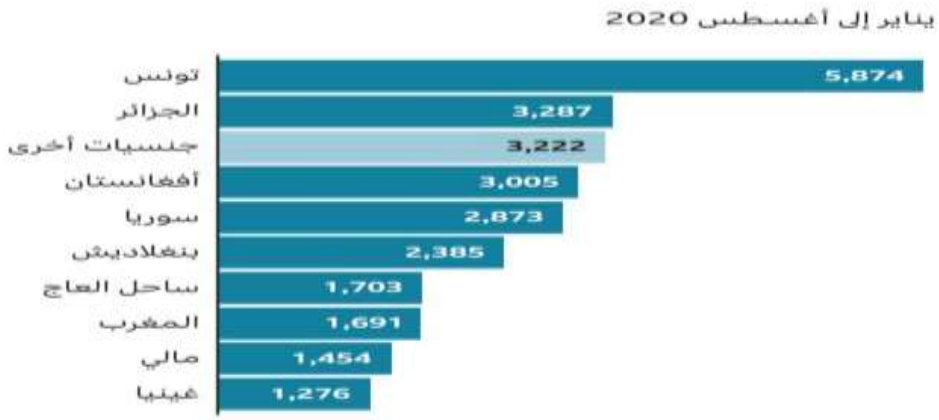

عمليات الإنقاذ الإنسانية في عرض البحر بسبب إجراءات الغلق، وعلى الحدود بين تركيا واليونان، أعلنت الحكومة التركية تفكيك مخيمات اللاجئين والسماح لهم بالعبور خارج حدودها ليتم حجرهم، ويمثل الشكل المرفق تدفقات الهجرة خلال الجائحة العالمية تسلسليا وفقا لمعيار الجنسية:

أكثر الجنسيات الوافدة إلى أوربا منذ بداية الجائحة

المصدر: (BBC News عربي)

ونظرا لغياب إحصائيات حقيقية حول الحالة الوبائية أو حول حالة المهاجرين واللاجئين، فإنه من الصعب أيضا تحديد ما إن كان لجائحة الكوفيد أثرا أكثر ضررا على الفئات الهشة من المهاجرين(النساء والأطفال والقصر)، أكثر من غيرهم من المهاجرين (بوخرصة، 2021، صفحة 134).

وعموما يمكن القول أنّ جائحة الكوفيد-19 كانت بمثابة نقطة انعطاف في مسار الهجرة والتنمية المستدامة، حيث تفاقمت معدلات الهجرة الصحية وتدهور واقع المهاجرين الدوليين لاسيما غير النظاميين، إضافة إلى ارتفاعات محسوسة في معدلات اللجوء والحماية الدولية مقابل تراجع في مستويات التنمية وفي معدلات الدخل الفردي، مما شكل تحديا حقيقيا لبلدان المنشأ وبلدان المقصد على حدٍّ سواء.

ثالثا: الهجرة القسرية وتأثيرها على عملية التنمية المستدامة:

في ظل العقود الأخيرة، أصبحت الهجرة القسرية ظاهرة عالمية وشكلت تدفقات الهجرة القسرية تحديا حقيقيا في سبيل الحوكمة على مختلف الأصعدة؛ فقبل عقد من الزمن كان هناك 38 مليون شخص نزحوا بسبب النزاعات، واليوم أصبح هناك أكثر من 65 مليون نسمة، حيث أصبح العالم يشهد نزاعات جديدة، في الوقت الذي تبقى فيه النزاعات القديمة هي الأخرى بدون حل (ربال، 2016، صفحة 54).

أ- تأثير الصراعات الحديثة على الهجرة القسرية في المنطقة العربية:

1- الهجرة من العراق:

بالنسبة للهجرة القسرية في المنطقة العربية، شكل العراقيون أكبر فئة مهاجرة خلال النصف الثاني من العقد الأول من القرن الحالي، حيث إلى غاية 2008 بلغ عدد المهاجرين العراقيين وحدهم حوالي 4.4 مليون شخص حسب المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومع حلول الصراعات الناتجة عما يعرف بالربيع العربي، أصبح اللاجئون العراقيون يواجهون في دول متأثرة بالصراع مثل سوريا، مخاطر البقاء غير الآمن أو خيار العودة إلى الانفلات الأمني المستمر. (حنفي، 2014)

2- اللاجئون السوريون:

صحيح أن ما يعرف بثورات الربيع العربي قد خلق تدفقات هجرة جديدة داخلية وخارجية في مصر وليبيا وتونس وسوريا، لكن عدد اللاجئين السوريين وصل إلى قرابة 3.8 مليون شخص داخليا، وهروب 3مليون آخرين إلى تركيا ولبنان والأردن، حسب المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في جوان 2014، وما ترتب عن هذه التدفقات من أوضاع معيشية مزرية ومعاملة غير إنسانية وكراهية الأجانب، وتراوحت ردود أفعال البلدان المستقبلة لهذه التدفقات من اللاجئين السوريين بين إقامة مخيمات الإيواء، كإقامة مخيم الزعتري بالأردن، إلى رفض إيوائهم رفقة اللاجئين الفلسطنيين في لبنان، خوفا من طول مدة إيواءهم... (حنفي، 2014)

المحور الخامس: آليات تحقيق مقاصد التنمية المستدامة: حوكمة الهجرة وحوكمة الحدود

يتضمن هذا المحور الميكانيزمات التي من شأنها أن تؤدي إلى نتائج التنمية المستدامة كالإدارة الحسنة للهجرة وإدارة الحدود.

أولا: الحوكمة الرشيدة والإدارة الحسنة للهجرة:

حوكمة الهجرة هي مجموعة البرامج والسياسات الخاصة بالهجرة لكل دولة على حدا، والمناقشات والاتفاقات الإقليمية والدولية، والمنتديات والاستشارات المتعددة الأطراف، وأنشطة المنظمات الدولية والقوانين والأعراف ذات الصلة على المستويين المحلي والدولي. وتتضمن أي حوكمة للهجرة خلال عملية وضع السياسات، احترام القانون الدولي للاجئين لتعزيز حماية اللاجئين والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك حق عدم الإعادة القسرية، وعمليات الإنقاذ في البر والبحر، وآليات استقبال تحديد

الهوية والإحالة على اللجوء، بما في ذلك إعادة الفئة التي يتبين أنها لا تحتاج فعلا لحماية دولية (الاتحاد الإفريقي، الصفحات 36-37).

وتكمن العلاقة بين الحوكمة الرشيدة للهجرة وبين مقاصد التنمية المستدامة المتعلقة بالهجرة في العمليات التي يقوم عليها الاتفاق العالمي للأمم المتحدة حول الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، والاتفاق العالمي بشأن اللاجئين (منظمة الإسكوا للأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة، 2018، صفحة 74).

وفي مضمون الحوار الرفيع المستوى للأمم المتحدة، المعني بالهجرة الدولية والتنمية، في ديسمبر 2012، جاء وصف الحوار بأكبر مشروع للمنظمة، حيث أكد أنّ حسن إدارة الهجرة يحد من الفقر ويعزز الرأسمال البشري، ويساهم في التنمية العالمية (الأمين العام للجمعية العامة للأمم المتحدة، 2013، صفحة 3).

أمّا **الإدارة الحسنة لسياسات الهجرة** فهي تقتضي "دولة الهجرة"، أي الدول التي تقر بالحاجة للهجرة، وتهيئ البيئة القانونية والتنظيمية لمنح المهاجرين حقوق وحريات لتحقيق تنميتهم وتنمية مجتمعاتهم الأصلية، من خلال خفض التكاليف المرتبطة بالهجرة وتوفير قنوات الهجرة القانونية (الأمين العام للجمعية العامة للأمم المتحدة، 2013، الصفحات 76-77).

ثانيا: حوكمة الحدود:

تعرف حوكمة الحدود بنظام القواعد و المؤسسات والتعاون بين الدول والمجتمع والجهات الفاعلة غير الحكومية، بينما تعني إدارة الحدود تنفيذ أجزاء من هذا النظام، من خلال الوكالات الحكومية، ويشمل ذلك القواعد وتقنيات وإجراءات تنظيم حركة الأشخاص والسلع عبر الحدود، أما إدارة الحدود التعاونية فتشير إلى استجابة حكومية متماسكة لتحديات إدارة الحدود، من خلال تعاون السلطات العامة على المستوى الإقليمي أو الدولي بهدف تحقيق التوازن بين الحركة السهلة والقانونية للأشخاص والبضائع والوقاية من

الأنشطة غير القانونية وانعدام الأمن الإنساني والقومي من خلال تفعيل ترتيبات مشتركة وكفؤة (الاتحاد الإفريقي، صفحة 18).

تتعرض إدارة الحدود لضغوط متزايدة من التدفقات الكبيرة للأشخاص، بما في ذلك التدفقات الغير النظامية والمختلطة، كما تواجه تحدي صعوبة التمييز بين الأشخاص الذين لديهم أسباب مشروعة أو غير مشروعة للدخول أو البقاء (الاتحاد الإفريقي، صفحة 19).

وتجدر الإشارة إلى أن حوكمة الحدود ينبغي ألاّ تؤدي إلى غلق الحدود وعرقلة جهود التكامل بل ينبغي تكثيف الجهود في مجال الهجرة والأمن والتنمية.

الخاتمة:

من خلال ما تقدم خلصت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج يمكن إيجازها في ما يلي:

-لا يختلف اثنان على أنّ الهجرة والتنمية مفهومان مترابطان إلى حد التعقيد، فظاهرة الهجرة في حد ذاتها تفسر بمعدلات التفاوت في التنمية بين بلدان المنشأ وبلدان الاستقبال، وعن العلاقة بين الهجرة والتنمية المستدامة، نصت خطة التنمية المستدامة لعام 2030 صراحة على حماية حقوق المهاجرين والعمال المهاجرين، خاصة فئة النساء والأطفال منهم، لضمان الوصول إلى هجرة إيجابية، آمنة وعادلة للجميع.

-يمكن للهجرة الدولية أن تؤثر بشكل إيجابي على عملية التنمية المستدامة من خلال التحويلات المالية للمهاجرين لأسرهم في البلدان النامية، التي تخول لهم أحيانا الخروج من دائرة الفقر المدقع وتحقيق نمط عيش كريم، أو من خلال تأثير الهجرة العائدة على المجتمعات الأصلية من خلال الاستفادة من مهاراتها والاستثمار فيها.

-كما يمكن للهجرة الدولية أن تشكل حجر عثرة في طريق التنمية المستدامة من خلال زيادة معدلات الهجرة غير الشرعية المرتبطة غالبا بصعوبة الهجرة النظامية والحاجة إلى الحماية

الدولية، والتي تخالف المبدأ الأساسي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة لتحقيق هجرة آمنة، منظمة ونظامية، الأمر الذي يحفز شبكات الجريمة المنظمة على خلق مسارات خطيرة ومتنوعة للهجرة غير النظامية بإشراك المهاجرين الدوليين في الجريمة المنظمة كتهريبهم والاتجار بهم.

- في إطار المستجدات العالمية الراهنة، ظهرت أنماط حديثة للهجرة الدولية كالهجرة والنزوح البيئيين المرتبطين بالتغير المناخي والكوارث البيئية، إضافة إلى الهجرة الصحية، حيث مثلت جائحة الكوفيد-19-، نقطة انعطاف وتحد عالمي في تاريخ الهجرة الدولية، لما كان لها من آثار إنسانية واضحة في مجالي الهجرة والتنمية، هذا علاوة عن الهجرات القسرية التي ظهرت بداية من أواخر تسعينيات القرن الماضي في الدول التي تمثل بؤرا للتوتر والصراع، كثورات الربيع العربي في المنطقة العربية مؤخرا، وهي هجرات ارتبطت أساسا بانعدام الاستقرار الأمني في المنطقة.

-يبقى تحقيق التنمية المستدامة حاجة دولية مُلحَّة وضرورية لخدمة البشرية، إلا أنّ توظيف العامل البشري وخاصة المهاجرين الدوليين مرهون بحسن إدارة الهجرة وحوكمتها بما يتلائم مع الأمن الإنساني أوّلا وبالأمن القومي ومصلحة الدول ثانيا، وهو الجدال الذي سيبقى قائما في إطار غياب حوكمة عالمية شاملة للهجرة الدولية.

لكن رغم هذه التحديات ذات الأثر القريب والبعيد على واقع الهجرة والتنمية المستدامة في العالم، يمكن للدول أن تتعافى تدريجيا من هذه الآثار من خلال إتباع جملة من التوصيات يمكن إيجازها فيما يلي:

-تحقيق التنمية المستدامة في الدول النامية، وفي المنطقة العربية خصوصا، يبقى مرتبطا بالإرادة السياسية وبقناعات النخب الحاكمة في السعي الفعلي والعملي للوصول إلى التنمية المستدامة واللحاق بالركب.

-يجب على الدول المستقبلة لأعداد كبيرة من المهاجرين، ودول العبور أن تتخذ مقاربة الأمن الإنساني كأولوية نظرا لتزايد عدد المهاجرين واللاجئين وطالبي الحماية الدولية الذين يعرضون حياتهم وحياة عوائلهم بشكل يومي لخطر الموت والفقد مقابل الانتقال إلى مناطق أخرى أنسب وأأمن لهم.

-توفير ظروف معيشية لائقة وكريمة للنخب العلمية المهاجرة لإتاحة خيار عدم المغادرة أو العودة لاحتواء ظاهرة هجرة الأدمغة والاستثمار في الكفاءات المحلية الشابة.

-العمل على إعادة إدماج الهجرة العائدة في مجتمعاتها الأصلية من جديد وعدم تهميشها أو النظرة لها بنظرة الدونية والاختلاف.

-العمل على التسهيلات الإدارية والمالية كخفض تكاليف تحويل العملة لتشجيع التحويلات المالية واستثمار المهاجرين في مجالات أخرى غير تلك المتعلقة بإعانة عائلاتهم وتحسين القدرة الشرائية لأسرهم.

-التعامل مع اللاجئين والمهاجرين ضحايا الكوفيد الفارّين من الفقر أو من الوباء، أو من الأزمات الأمنية الأخرى على قدم المساواة، وتقديم المساعدات الصحية والإنسانية اللازمة.

-في الأخير يمكن القول أن الحوكمة الرشيدة والعقلانية للهجرة الدولية وحسن إدارتها سيؤديان إلى الوصول إلى التنمية الشاملة والمستدامة إذا ما تم تنسيق الجهود وطنيا وإقليميا ودوليا، وبالتالي فالفرضية التي تختبرها الدراسة صحيحة نسبيا.

قائمة المراجع:

أ- **باللغة العربية**

1-الاتحاد الإفريقيالإطار المنقح لسياسة الهجرة في إفريقيا ومسودة خطة العمل(2018-2027)أديس أبابا-إثيوبيا

2-الأمم المتحدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي :أهداف التنمية المستدامة :دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتنفيذ الهدف 10من أهداف التنمية المستدامة
3-الأمين العام للأمم المتحدة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي2018المدن المستدامة والحراك البشري و الهجرة الدوليةلجنة السكان والتنمية
4-الأمين العام للجمعية العامة للأمم المتحدة2013 الحوار الرفيع المستوى المعني بالهجرة الدولية والتنميةالدورة الثامنة و الستون، الجلسة العامة 25نيويورك
5-الأمين العام للجمعية العامة للأمم المتحدة2016الهجرة الدولية والتنمية، الدورة الحادية والسبعون، البند)21ب (من جدول الأعمال المؤقت :العولمة والترابط
6-تحديات الهجرة القسرية على المدى الطويل :وجهات نظر من لبنان والأردن والعراقمجموعة مقالات
7-جامعة الدول العربية، منظمة الإسكوا والمنظمة الدولية للهجرة. (2013). البيان الختامي التشاوري الإقليمي حول الهجرة الدولية والتنمية في المنطقة العربية تحضيرا للحوار الثاني رفيع المستوى حول الهجرة الدولية والتنمية. القاهرة، مصر.
8-ساري حنفي. (2014). الهجرة القسرية في المنطقة العربية: إشكاليات قديمة جديدة. المستقبل العربي، الصفحات 71-87.
9-ستيفن كاستلز، مارك ميللر. (2013). عصر الهجرة (الإصدار 1، المجلد 1). (منى الدروبي، المترجمون) القاهرة، مصر: المركز القومي للترجمة.
10-عبد الرحمن محمد الحسن. (2011). استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة. ملتقى التنمية المستدامة ومتطلبات تحقيقها. السودان.
11-فتيحة نسرين بوخرصة، اختلال الأمن الصحي العالمي وتأثيره على الهجرة الدولية في ظل جائحة الكوفيد19-مجلة التراث-المجلد-11العدد 01 الصفحات122-150.
12-المدير العام لمنظمة الصحة العالمية 2019تعزيز صحة اللاجئين والمهاجرين، مسودة خطة الأعمال العالمية(2019-2023)ج72/25، تنقيح1،جمعية الصحة العالمية الثانية والسبعون
13-مصطفى يوسف كافي. (2017). التنمية المستدامة. عمان: شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع.
14-منظمة الإسكوا للأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة2018الهجرة في المنطقة العربية وخطة التنمية المستدامة لعام2030مطبوعة الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة
15-منظمة الإسكوا للأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة2018تقرير حالة الهجرة الدولية لعام 2017

16-منظمة الإسكوا، جامعة الدول العربية، منظمة الهجرة الدولية. (2017). أهداف التنمية المستدامة والهجرة في المنطقة العربية. ورشة تدريبية لبناء القدرات حول موضوع الهجرة الدولية وأهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية، (صفحة 8).

17-منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة2011 بيان الفريق العالمي المعني بالهجرة بشأن تأثير تغيير المناخ على الهجرةباريس

18-موقع BBC News عربي. (بلا تاريخ). الهجرة غير الشرعية: مئات المهاجرين يلقون حتفهم في البحرالمتوسط منذ عام 2015. تاريخ الاسترداد 10 أوت, 2022، من https://ichef.bbci.co.uk/news/640/cpsprodpb/13EBF/production/_114199518_fadf12d1-b9cf-4668-bfba-6d6c65ff7024.png

19-الهجرة والبيئة في تونس :العلاقات المعقدة والتحديات من أجل التنميةالمنظمة الدولية للهجرة 2016

20-يحي سعيدي، شنبي صورية. (2021). نظريات التنتمية المستدامة. الجزائر: مكتبة الشاملة الذهبية.

ب- باللغة الأجنبية

1-Djalti, S. (2013-2014). Migration internationale et developpement en Algérie. Tlemcen, Algérie, Faculté des sciences économiques, commerciales et des sciences de gestion: Université Abu Bakr Belgaid.

2-Nesrine Amina Benhaddad, N. B. (2015, Juillet-Décembre). Contribution des migrants de retour au développement de leurs pays d'origine: Etude comparative entre les pays du Maghreb: l'Algérie, la Tunisie et le Maroc. Insaniyet n°69-70, pp. 83-110.